الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٨٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الرابع عشر ـ العقد العادي الاول
الجلسة الثانية
المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء
الواقع في الخامس والعشرين من اذار ١٩٨٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة

١ ـ تلاوة لائحة المشاريع المعجلة

٢ ـ تصديق مشروع قانون موازنة عام ١٩٨٠ والموازنات الملحقة.

٣ ـ تصديق مشروع قانون قطع حساب موازنة عام ١٩٧٦ والموازنات الملحقة. عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد العادي الاول ٩٨٠ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الخامس والعشرين من اذار ٨٠ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد. تغيب السادة: بيار الجميل، جميل كبي، سورين خان اميريان، عثمان الدنا، نجاح واكيم، حميد دكروب، عادل عسيران، فريد سرحال، كاظم الخليل، نديم سالم، ادوار حنين، احمد اسبر، امين الجميل، ارا يراونيان، البير مخيبر، بشير الاعور، بيار دكاش، بيار حلو، ريمون اده، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، فؤاد طحيني، كميل شمعون، باخوس حكيم، بطرس حرب، جبران طوق، رشيد كرامي، عبد المجيد الرافعي، فؤاد غصن، عبد الله الراسي، البير منصور، حسين الحسيني. واعتذر السادة: الامير مجيد ارسلان، صائب سلام، سليم الداوود، عزيز عون، حبيب كيروز. وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، واصحاب المعالي الوزراء: فؤاد بطرس، جوزف سكاف، ميشال المر، انور الصباح، علي الخليل، يوسف جبران، ناظم القادري، طلال المرعبي،

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسماؤهم تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسماؤهم

تليت

الرئيس: تتلى لائحة المشاريع المعجلة

فتليت اللائحة التالية

لائحة مشاريع القوانين المعجلة

١ ـ مشروع قانون معجل وارد بالمرسوم رقم ٢٨١٠ ـ تمديد ولاية مجلس النواب ٢ ـ مشروع قانون معجل وارد بالمرسوم رقم ٢٨١١ ـ تعديل بعض احكام القانون رقم ٧٩/ ٢٠ تاريخ ١٦/١٢/١٩٧٩ المتضمن اعفاء سيارة النائب من الرسوم الجمركية والميكانيك والتسجيل. ٣ ـ مشروع قانون معجل وارد بالمرسوم رقم ٢٨١٩ ـ اجازة ابرام اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية بين دول الجامعة العربية. ٤ ـ مشروع قانون معجل وارد بالمرسوم رقم ٢٨٢٠ ـ تنظيم شؤون طلاب شهادة الكفاءة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية.

الرئيس: تحال هذه المشاريع المعجلة الى اللجان المختصة والتقيد بالنظام الداخلي لجهة المهل التي تفرض على اللجان درس المشاريع بظرف اسبوع.

نبدأ بدرس واقرار الموازنة العامة لعام ١٩٨٠. الكلمة لمقرر اللجنة المالية ليتلو تقرير اللجنة.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين.

تمهيد

أحالت الحكومة على مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٩٨٠ بموجب المرسوم رقم ٢٢٩١ تاريخ ٢٨ ايلول ١٩٧٩. احيل المشروع الى لجنة المالية والموازنة فدرسته خلال جلسات عديدة امتدت بين ٢٦/١١/١٩٧٩ و١٣/٣/١٩٨٠ وأدخلت تعديلات سوف نبينها لاحقا.

ايها السادة،

تعلمون ما كانت عليه حالة البلاد خلال العام المنصرم، امنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وما تداخلها من عوامل ومتغيرات خاصة في الربع الاخير منه، زادتها تعقيدا وفشلت الكثير من المحاولات الهادفة الى الخروج من المحنة والعودة بالبلاد الى الحياة الطبيعية. والاشارة الى هذه الحالة بشكل عام هو لتبيان واقع استحالة مناقشة الحكومة خططها وسياساتها في مختلف الحقول والنشاطات وبالتالي درس مشروع الموازنة في اللجنة بالعمق والجدية المفترضين ذلك لان الموازنة تقدير وترقب يتطلبان ولو نسبيا استقرارا قبل الوضع وخلاله وبعده لذلك اقتصرت المناقشات على بعض جوانب المشروع وعدلت اللجنة بعض ارقامه، وفقا للاصول، في ضوء المستجدات الحاصلة بعد احالته من جانب مجلس الوزراء او نتيجة لمناقشته.

الموازنة العامة والموازنات الملحقة:

بلغت الارقام الاجمالية لمشروع موازنة ١٩٨٠، كما عدلتها اللجنة، ٤٣٩٣٥٠٠٠٠٠ ل.ل. موزعة كما يلي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ الموازنة العامة (الاجزاء الثلاثة)	٣٨٦٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.
ـ موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف	١٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.
ـ موازنة مديرية اليانصيب الوطني	٦٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.
ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٢٦٦ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل.
المجموع	٤ ٣٩٣ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل.

وكان المشروع المحال من الحكومة قد لحظ الارقام التالية:

ـ الموازنة العامة (الاجزاء الثلاثة)	٣٥٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.
ـ موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف	١٨٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.
ـ مديرية اليانصيب الوطني	٦٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.
ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٢٦٦ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل.
المجموع	٤ ١٠٩ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل.

يتضمن تقريرنا ثلاثة اقسام هي:

ـ القسم الاول ـ الموازنة العامة

ـ القسم الثاني ـ الموازنات الملحقة

ـ القسم الثالث ـ مشروع قانون الموازنة

القسم الاول: الموازنة العامة

بلغت ارقام الموازنة العامة في اجزائها الثلاثة، كما اقرتها اللجنة ٣٨٦٩٠٠٠٠٠٠ ل ل مقابل ٣٥٨٥٠٠٠٠٠٠ ل ل كما احيل من الحكومة اي بزيادة ٢٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠ ل ل

سنبحث تباعا في نفقات هذه الموازنة وواردتها.

اولا: نفقات الموازنة العامة في اجزائها الثلاثة:

توزعت اعتمادات الموازنة العامة كما يلي:

ـ الجزء الاول ٢٦٣٩٤٠٣٠٠٠ ونسبته في الموازنة العامة ٦٨,٢٢٪

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ الجزء الثاني ٨٧٥٠٦٢٠٠٠ ونسبته في الموازنة العامة ٢٢,٦٢٪

مجموع الجزئين ٣٥١٤٤٦٥٠٠٠ ونسبته في الموازنة العامة ٩٠,٨٤٪

ـ الجزء الثالث ٣٥٤٥٣٥٠٠ ونسبته في الموازنة العامة ١٦.٩ ٪

المجموع ٣٨٦٩٠٠٠٠٠٠ ونسبته في الموازنة العامة ١٠٠٪

ويبين الجدول التالي (جدول رقم ١ معدل) توزيع اعتمادات الاجزاء الثلاثة على مختلف ابواب الموازنة الخ . . .

دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

اننا اذ نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير المقتضب، مع مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٨٠، كما عدل في لجنة المالية والموازنة، لنرجو منكم اقراره.

بيروت في ١٤/٣/١٩٨٠

مقرر لجنة المالية والموازنة

محمد يوسف بيضون

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية:

نعرض لمجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٨٠، متضمنا التعديلات التي ادخلت عليه من قبل لجنة المال والموازنة بموافقة الحكومة. لقد بلغت تقديرات نفقات الموازنة العامة، بأجزائها الثلاثة ثلاثة مليارات و٨٦٩ مليون ليرة لبنانية / ٣٨٧٩٠٠٠٠٠٠/ ل.ل في حين بلغت تقديرات الواردات العادية مليارين و٥٠٢ مليون ليرة لبنانية / ٢٥٠٢٠٠٠٠٠٠ ل ل، اي ان العجز العام المقدر بلغ مليار و٣٦٧ مليون ليرة لبنانية / ١٣٦٧٠٠٠٠٠٠/ ل ل، واذا خفضنا من هذا العجز اعتمادات قوانين البرامج في الجزء الثالث من قسم النفقات ـ التي تغطى بواردات استثنائية يصبح العجز مليار و١٢ مليون و٤٦٥ الف ليرة لبنانية / ١٠١٢٤٦٥٠٠٠/ ل.ل

ان سبب هذا العجز، وبالتالي عدم تغطية اعتمادات الجزئين الاول والثاني من قسم النفقات بالواردات العادية بالرغم من ضغط النفقات الادارية في الجزء الاول الى اقصى حد ممكن ـ يعود كما تعلمون الى الظروف الاستثنائية التي تعيش البلاد في ظلها منذ عدة سنوات، والتي نرجو ان ننتهي منها في اقرب وقت ممكن. ونلفت مجلسكم الكريم الى ان هذا العجز سينخفض ايضا، اذ ان الواردات المقدرة يجب ان يضاف اليها واردات بعض الرسوم التي اقترح تعديلها بموجب المادة الثانية عشرة من مشروع قانون الموازنة، وقد جرى، بالاتفاق مع اللجنة المالية،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تعديل الرسوم المقترحة في الجدول رقم ٩ الملحق بالموازنة واعيد النظر بمعدلاتها ونسبها بحيث تؤمن موردا اضافيا للخزينة يخفف عن عجز الموازنة، على ان يقع عبؤها، بصورة خاصة على الفئات القادرة، ولا ترهق المكلفين ذوي الدخل المحدود. اما الموازنات الملحقة فقد بلغ مجموع النفقات المقدرة لها في مشروع موازنة ٥٢٤١٩٨٠ مليون و٥٠٠ الف ليرة لبنانية / ٥٢٤٥٠٠٠٠٠ ل.ل اي بزيادة تفوق الـ / ٢٢٦/ مليون ليرة لبنانية عن السنة السابقة، يعود معظمها الى الزيادة في موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري، اذ بلغت هذه الزيادة في موازنة المكتب / ٢٢٣/ مليون ليرة لبنانية. ومرد هذه الزيادة الكبيرة الى انه لاول مرة في مشروع موازنة ١٩٨٠ لحظت اعتمادات لشراء المواد التموينية من قمح وسكر منتج محليا وان الموازنة العامة قد لحظت لاول مرة مساهمة للمكتب بقيمة / ١٥١/ مليون ليرة لهذا الغرض في حين ان عمليات الشراء كانت تؤمن في السنوات السابقة بواسطة سلفات خزينة. وبذلك لم يكن العبء الذي كانت الدولة تتحمله من جراء دعم اسعار بعض المنتجات الاساسية، يظهر في الموازنة.

اما الزيادة في مجموع ارقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٨٠، فقد بلغت مليارا و٢٨٩ مليون و٥٨٥ الف ليرة لبنانية (١٢٨٩٥٨٥٠٠٠) ل.ل بالنسبة لعام ١٩٧٩، اي بنسبة قدرها ٤١,٥٥٪

وقد حصلت الزيادة بصورة خاصة، في موازنات وزارات: الدفاع الوطني (٢٥,٣٤٪) ـ الاشغال العامة والنقل (١٤,٧٦٪) ـ التربية الوطنية (١٣,٢٠٪) ـ الداخلية (٦٢، ٥٪) ـ الصحة العامة (٣٪) ـ الاقتصاد والتجارة (٠٦، ٤٪) بالاضافة الى زيادة احتياطي الموازنة بما فيه الاحتياطي لزيادة الرواتب والاجور (١٣,٢٠٪) وهي الزيادة التي اقرها مجلسكم الكريم مؤخرا للعمل بها اعتبارا من اول تموز ١٩٧٩، والديون المتوجبة الاداء (٩,٦٢٪) ـ والمتضمنة بصورة اساسية رواتب المتقاعدين التي طرأت عليها زيادات مماثلة للرواتب.

وفيما خص السياسة المالية، فقد اعتمدت الحكومة، من خلال مشروع الموازنة، منهجا معينا قوامه سياسة نقدية، هدفها امتصاص التضخم عن طريق الاقتراض (سندات الخزينة) واصرار الدولة على تحصيل الضرائب والرسوم المتأخرة، وسياسة امنية وانمائية عن طريق تقوية مؤسسة الجيش وتحصينها واعداد المشاريع الانمائية في مختلف الحقول والمناطق، غايتها دفع الاقتصاد الى النهوض ومحاولة تنشيطه.

ولم ننس ان الضريبة في لبنان تحتاج الى تشريع جديد يكون حديثا متطورا وانسانيا، هادفا في الوقت نفسه الى تغذية الخزينة واعطائها المناعة الكافية لمواجهة الازمات، مع مراعاة العدالة الاجتماعية ورفع الحد الادنى المعفى من الضريبة بالنسبة لذوي الدخل المحدود. واخيرا بالنسبة لخصائص مشروع موازنة عام ١٩٨٠، فقد اعد المشروع في ظروف ما تزال استثنائية، الا انها تعتبر اقل قساوة وحدة من الظروف التي تحكمت بالبلاد وقت اعداد موازنة العام المنصرم.

وقد خرجت موازنة هذا العام عن اطار الاستمرارية والمتابعة في اكثر من ناحية، واردنا جعلها، شيئا فشيئا، موازنة انطلاق وتوسع في الانفاق. وغايتنا في الدرجة الاولى، عن طريق التوسع في الانفاق، الى جانب الناحية الاقتصادية والانمائية، تركيز اسس الامن والاستقرار على صعيد البلاد بكاملها.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وعلى هذا الاساس، كان من ابرز خصائص مشروع الموازنة الزيادات المالية التي اصابت اجزاء النفقات الثلاثة. وكان من اهم اسباب هذه الزيادات: ـ تكثيف نشاطات مكتب الحبوب والشمندر السكري.

- تغذية موازنة وزارة الدفاع الوطني لاغراض امنية.
- ابراز قوى الامن وتقويتها على الصعيد المحلي.
- تعبئة الاشغال العامة لبعث الحياة الاقتصادية وتنشيطها.
- متابعة تنشيط الحقل التربوي في كافة فروعه.
- تعزيز وسائل النقل والمواصلات.
- ايجاد وتطوير المصادر المائية.
- تحسين الزراعة في المناطق المختلفة.

وتجدر الاشارة الى ان واردات ونفقات الموازنة الملحقة لعام ١٩٨٠ اتت متوازنة مبدئيا، باستثناء مكتب الحبوب والشمندر السكري الذي يستفيد كما سبق القول من مساهمة قدرها / ١٥١/ مليون ليرة لبنانية لشراء مواد تموينية، علما ان هذه الزيادة كانت تمول في الماضي، وكما اشرنا سابقا بسلفات خزينة. هذا عرض موجز عن مشروع موازنة عام ١٩٨٠ واهم خصائصها، وقد اتيح لكم الاطلاع على تقرير اكثر تفصيلا وتحليلا مدعوم بالارقام والاحصاءات، من خلال فذلكة الموازنة، التي ارسل منها لمجلسكم الكريم النسخ الكافية في حينه، كما اتيح لمن اشترك منكم في مناقشة المشروع امام لجنة المال والموازنة الوقوف على كل التفاصيل والتعديلات التي ادخلت على المشروع بالاتفاق مع الحكومة. بناء على ما تقدم، نتمنى على مجلسكم الكريم التصديق على المشروع الموجود بين ايديكم. والذي يقع في اطار السياسة الانمائية التي تتبناها الحكومة معتبرة بشكل ترجمة البرنامج عمل الدولة خلال السنة الحالية

الرئيس: حضرة الزملاء، لدى الرئاسة اقتراح مشروع قانون معجل مكرر بتصديق الموازنة بمادة وحيدة وقعه كل من النواب السادة: منير ابو فاضل، زكي مزبودي، محمود عمار، شفيق بدر، صالح الخير، يوسف حمود. الكلمة للدكتور حسن الرفاعي، بالاقتراح

حسن الرفاعي: دولة الرئيس، اؤكد تكرارا ان دستورنا يحرم علينا وعن حكمة ان نصوت على الموازنة بمادة واحدة قبل على العكس فرض القانون ان نصوت على الموازنة بندا بندا لان الموازنة التي هي كلمة مشتقة من «وازن»، تعني التوازن ليس فقط بالارقام في ما بين النفقات والواردات. وحتى هذا الامر كما تفضل معالي وزير المال وقال: ان الموازنة واقعة تحت عجز مليار ونيف، فأقول له حتى هذه التقديرات هي تقديرات خيالية اكثر منها بالواقع لان وسائل تحقيق الضريبة غير محققة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

دولة الرئيس، الحكمة التي تفرضها الانظمة الديمقراطية عامة وفي طليعتها نظامنا الديمقراطي الطليعي بوجوب التصويت على الموازنة بندا بندا لان الموازنة لا تقتصر الابحاث فيها على الارقام والتوازن الذي هو مختل فيها، انما على توازن سياسة الدولة بجميع فروعها ومقاصدها. وهناك اخطاء ارتكبت في الموازنة مقابل ان رجبا هو شهر واحد في السنة اما في الموازنة فانها تعتبر ان اشهر السنة كلها رجب ومن يعش هذا ير عجبا.

دوله الرئيس، الموازنة في قانونها بالبدء تذكرون ونذكر بأن قانون الموازنة هو قانون سنوي يسقط بسقوط السنة وحلول السنة المالية اذكر مثلا واحدا، قصة الثلاث مليارات، لم تجدد في قانون الموازنة الحالي. وانا اعتبر واجزم ان ما ذكر في قانون موازنة ١٩٧٩ قد سقط بعدم ايراده تكرارا في قانون موازنة ١٩٨٠. وثانيا: يا دولة الرئيس، هناك ضرائب ورسوم فرضت خلافا لقواعد الدستور واصوله فرضت في قانون الموازنة وزيدت رسوم وخاصة الرسوم غير المباشرة التي خلافا للاصول لا تتحملها الا الطبقة الفقيرة والمتوسطة ومن الاعمال العادية. فأراني امام الحكومة بالموازنة تقول لنفسها: «ما فيني لحماتي بتفشفش بمراتي» فالحكومة وقد نعذرها ان ارادت ان تصرح لنا بذلك كان عليها ان تزيد الضرائب المباشرة في البدء حتى توازن لا ان تبدأ بزيادة الضرائب غير المباشرة التي يتحملها الفقير. انها بدعة ان تزيد هذه الضرائب في قانون الموازنة وقد ذكرني حضرة الزميل الاستاذ نصري المعلوف الذي سبق له ان تولى منصب وزير المالية اكثر من مرة انه كيف تجيز الحكومة لنفسها ان تضع قوانين عرضة لردها من قبل رئيس الجمهورية، بموضوع الضرائب في قانون الموازنة فنكون قد حرمنا رئيس الجمهورية من صلاحية امكانية رد هذه القوانين، هذه واحدة من عشرات الوحدات يا دولة الرئيس وخاصة وانني من باب الاحتجاج ان القانون يبحث مادة مادة، واذا ما أراد رئيس الجمهورية ان يفكر بعدالة الضريبة ولو اتت من الحكومة قد يفكر احيانا يا معالي الوزير، وانت تعلم، ان الحكومة ترسل احيانا الى المجلس قوانين قد يعدل رئيس الجمهورية رأيه فيها ويطلب اعادتها وهذا من حقه ففي هذه الحال هذه واحدة من العشرات.

لذلك يا دولة الرئيس ارى من واجبي الاصرار على رأيي وان كانت هذه الظروف تبرر احيانا، هذا العمل. الا اننا لا نقبل بهذا المبرر ان نقف في وجه الدستور وفي وجه الديمقراطية وفي وجه العدالة الاجتماعية التي للمجلس النيابي ان يناقش فيها سياسة الحكومة بندا بندا. لذلك يا دولة الرئيس ارجو ان لا يسجل تكرارا ان هذا المجلس وافق على التصديق على الموازنة بمادة واحدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ رينه معوض المحترم رينه معوض: حرصنا في اللجنة على الديمقراطية لا يقل عن حرص الدكتور الرفاعي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حسن الرفاعي: انا اعتبر هذا الكلام اتهاما لي بأنني اتهم سواي مع انني اناقش الموضوع وفقا لاصول اللعبة الديمقراطية.

الرئيس: الفت نظر حضرة الزميل الرفاعي بأنه لم يكن بذلك اتهام وارجو من الزملاء الانتهاء من هذا الموضوع حتى لا يتحول الحوار الى نوع من المهاترات والمشاورات.

رينه معوض: انا كنت واضحا ولم اتهم احدا. اما فيما يتعلق بموضوع الضرائب وفي الشق التالي الذي اثاره النائب الرفاعي فأقول ان ليس هناك من ضرائب جديدة وكل ما في مشروع قانون الموازنة معدلات ضرائب موجودة منذ العام ١٩٥٦ ولم يطرأ عليها اي تعديل منذ ٢٠ سنة، فادخلت عليها بعض التعديلات الطفيفة. اما قول الرفاعي انه بهذه الطريقة حرمت الرئاسة حق التقدير فهذا مردود لان مشروع الموازنة قدمته الحكومة ككل، اما الضرائب المعدلة فهي واردة اصلا في مشروع الموازنة ولم تضعها اللجنة كما ان الدكتور الرفاعي اشترك شخصيا في تعديل هذه المعدلات في اللجنة ووافق عليها بخط يده، وانا اعتبر اننا تصرفنا تصرفا دستوريا وديمقراطيا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب العقيد فؤاد لحود

فؤاد لحود: دولة الرئيس، ان ما يمنعنا من اقرار الموازنة بمادة وحيدة امران، الاول ان موازنة الدفاع تستنفذ ٣٢٪ من الموازنة العامة هذا ما عدا الاعتمادات التي ستنفق من اصل الثلاثة مليارات تبلغ بعدئذ موازنة الدفاع ٤٠٪ من الموازنة العامة. أنا لا امانع بان تكون موازنة وزارة الدفاع مئة بالمئة ولكن اذا ما استطردنا على هذا المنوال سنركع قبل ان نتمكن من تطوير جيشنا بينما موازنة وزارة الزراعة والتي هي المصدر الاساسي للواردات لكي نمكن الدفاع من الاستمرار تبلغ واحد ونصف بالمئة، وموازنة الموارد المائية والكهربائية تبلغ فقط واحد واربعة بالمئة. الامر الثاني اننا اذا صدقنا على الموازنة بمادة وحيدة نكون قد اجهضنا قانون الدفاع لان الموازنة قد وضعت على اساس قانون الدفاع القديم.

الرئيس: احب ان الفت نظر الزميل لحود بان في كلمته استرسال في البحث باساس الموازنة. اننا الان نبحث في صوابية التصويت على الموازنة بمادة وحيدة

فؤاد لحود: ان الموازنة في ابوابها ابقت بنود الادارة في عهدة قيادة الجيش الامر الذي يحملنا مسؤولية عملنا ونكون بتصرفنا هذا قد اجهضنا قانون الدفاع ان بنود الادارة قد ابقيت في عهدة قيادة الجيش واذا وافقنا على الموازنة بمادة وحيدة نكون قد وافقنا على صوابية هذا التصرف، وبما ان الخلاف قائم فيما يتعلق بتنظيم ادارة الجيش وتكونون انتم في المجلس النيابي قد اقريتم صوابية هذا التصرف وابقاء الادارة تابعة لقيادة الجيش.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ رينه معوض.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رينه معوض: دولة الرئيس، عندما درسنا موازنة الدفاع الوطني بحضور عدد من كبار الضباط المختصين اتت الاعتمادات غير مجزاة لان المراسيم التنظيمية لم تكن قد صدرت بعد، لذلك وضعت الاعتمادات في باب الاحتياط العام للدولة، واتفق على انه بعد صدور المراسيم توضع الاعتمادات لكل مؤسسة. وكلنا حريصون على الجيش وعلى قانون الجيش

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، اذا كان الموضوع يتعلق بتسجيل موقف دستوري فأعتقد ان هذا المجلس قد عبر تماما عن تمسكه بالدستور، واثارة موضوع التصويت على الموازنة بندا بندا، لا شك انها كانت مطلوبة من احدنا لكي لا يقال ان ثمة سهوا او تعمدا في تجاوز الدستور. ولكن هناك قاعدة تقول، ان الحرف يقتل واما الروح فتحيي. وعندما يكون هذا المجلس في لجانه المختلفة قد اشبع الموازنة درسا. وعقدت عشرات الجلسات من اجل التدقيق والتمحيص، فهذا يعني ان المجلس لم يسلف الموازنة ولا هو الان بصدد سلفها. فلا يجوز ان يكون هناك تشكيك في ما هو مقدم عليه هذا المجلس.

ان هذا المجلس يعي واجبه، وهو يقدس الدستور ويعمل به. ولكن هناك اكثر من سابقة في التصويت على الموازنة بمادة وحيدة، ولا اعتقد اننا الان في صدد تسجيل مواقف. المجلس كله يسجل المواقف على نفسه وامام الجميع، ولا يمكن ان يكون احدنا ابر بالدستور او أحرص عليه او اوفى به من الاخر. وعلى هذا فاننا نعتبر ان الاسباب التي حدت بالزملاء، موقعي الاقتراح للتصويت على الموازنة بمادة وحيدة هي اسباب وجيهة نتفهمها كلنا، ويمكن ان يتفهمها الرأي العام ايضا. لذلك نحن مع هذا الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور زكي مزبودي.

زكي مزبودي: دولة الرئيس، ان الغاية الاساسية من التصويت على الموازنة بندا بندا هي اعطاء الاعتمادات مفعولها بموجب نص دستوري، أي ان السلطة التنفيذية ملزمة بالتقيد بحدود الاعتمادات ضمن البند الواحد. وهناك نص في النظام الداخلي يقول ان الموازنة، اذا لم تصدق في ٢١ شباط من كل عام، يمكن ان يصدق عليها المجلس بمادة وحيدة. خصوصا وان هناك مثلا انكليزيا يقول: انه يحق للمجلس ان يعمل كل شيء ما عدا تحويل المرأة الى رجل. ما في شيء بيتعلق بجوهر الديموقراطية طالما ان الظروف العامة في البلاد تفض بهذا الشيء.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: اود التعليق فقط على موضوع هام يتعلق بتعديل المرسوم...

الرئيس: هذا يعني اننا دخلنا بمناقشة الموازنة، لا ارجوك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب سليمان بك العلي

سليمان العلي: دولة الرئيس، لا اعتراض لي على تصديق الموازنة بمادة وحيدة، فانا لست خبيرا ماليا حتى ابحث فيها، ولا اريد ان اتعرض لاشياء لم اكن مكتمل الالمام بها. انما اريد ان اسأل دولتك شخصيا، وارجو ان تجيبني الان على سؤالي، انا اريد ان أتحدث سياسيا في الموازنة. ففي اثناء مناقشة الموازنة سيسمح للنائب ان يتحدث في شتى المواضيع التي تهم البلاد. هل بامكانك، بعد تصديق الموازنة، ان تعين جلسة للمناقشة العامة.؟

الرئيس: هلق منشوف. الكلمة لحضرة النائب الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري: نحن مجدون على المحافظة على مصلحة المواطن التي تقضي بتنفيذ الموازنة حتى ولو استفاد منها قليلا لذلك ارجو التصويت عليها بمادة وحيدة.

فؤاد لحود: اريد ان اوضح مسألة. . .

الرئيس: اسمح لي يا عقيد. لم اعطك الكلام. وصلني اقتراح من الزميل الدكتور طارق حبشي بقفل باب المناقشة بعد ان تكلم في الموضوع اكثر من ستة نواب. والرئاسة تطرح هذا الاقتراح، لاننا اذا استمرينا على هذا الشكل، فهذا يعني اننا نحول البحث في الموازنة العامة الى بحث عقيم، مثل، هل يجب ان ندرس الموازنة ام لا، ويطول الوقت بنا بحيث نقع في فخ الجدل البيزنطي.

اما الموضوع الذي طرحه الاستاذ سليمان العلي وهو مناقشة الامور السياسية المصيرية في البلاد. هنا اود ان اقول، انطلاقا من ضمير كل منا، وعندما اقول ضمير كل منا فانني اعني اننا نعمل كلنا من اجل درء الاخطاء. فهذا المجلس ليس غائبا كمؤسسة وليس غائبا كافراد عن المسرح. واكاد اقول انه هو الهيئة الاولى الحاضرة، وهو الضمانة لاسترجاع هذا الوطن، يوما ما، باذن الله، بمقوماته كوطن.

نحن، اي هذه المؤسسة تتابع التطورات في اطار لجنتي الخارجية والدفاع، وهما الممثلتان للمجلس ككل في هذه المرحلة.

لا مانع لدى الرئاسة من تحديد جلسة مناقشة عامة لكنني اود ان الفت النظر الى ما يستغل في الخارج عندما يطرح اي موضوع في جلسة علنية. واحيانا هناك خلافات في الرأي حول تفاصيل ووسائل، او بعض الهامشيات تؤدي احيانا الى تناقض في الرأي. وهذا ليس بالغريب في اي مجلس نواب ديموقراطي. ولكن بالنسبة الى الظروف الاستثنائية التي نعيش، يستغل هذا الحوار او هذه المشادة، او هذه المناقشة عن سابق عمد وتصور وتصميم وكأنها تكرس انقساما في المؤسسة الواحدة التي تمثل الشعب، الامر الذي هو بعيد كل البعد عن الحقيقة وعن الوطنية وعن الديموقراطية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من هذا المنطلق، حرصت الرئاسة على ان تقتصر المناقشات بكل موضوعية وجدية على الامور المصيرية في اطار اللجان. وانا اتحمل مسؤوليتي باسم الرئاسة وباسم زملائي النواب. وهذا الموضوع، يا حضرة الزميل المحترم، هو خاضع للمناقشة وللمقارنة بين المحاذير وتبعا للظروف.

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ سليمان بك العلي.

سليمان العلي: انا اشكرك يا دولة الرئيس، ولكن اريد ان اقول، ان كل فرد منا، هنا في هذا المجلس يعي مسؤوليته. اذن نحن لسنا اولا صغار ولا تلاميذ مدرسة، بيسوى كل واحد منا يعطي رأيه ويتحمل مسؤوليته في الداخل والخارج.

الرئيس: هوى لانك مانك تلميذ مدرسة ولا ولد صغير. حبيت يا سليمان بك ان اناشد وطنيتك خوفا من استغلال الخلاف في الرأي. على كل، لكل انسان رأيه ـ طيب، ما تؤاخذني، بس انا ما خاطبتكم كاولاد صغار ولا كتلاميذ مدرسة. اسمح لي ان احتج على هذا الاتهام. سليمان العلي: وانا احتج على تصرفاتك

الرئيس: نحن خاطبناكم باسم الوطنية وما تتحلى به انت شخصيا من وطنية ومن حرص على الوطنية. سليمان العلي: هل انت مبصر لكي تعلم ماذا سيقول سليمان العلي

الرئيس: انا اقول ان سليمان العلي يتكلم بكل اخلاص لمصلحة هذا البلد ولكن يمكن ان يصطدم بالرأي سليمان العلي مع كامل الاسعد حول بعض التفاصيل، فتفسر تفسيرا خاطئا ومقصودا. على كل حال، عندما تأتيني عريضة من اكثرية اعضاء النواب او من عدد معين لتعيين جلسة مناقشة عامة، فانا حاضر واعين الجلسة. من يوافق على اقتراح قفل باب المناقشة يرفع يده

اكثرية

الرئيس: قفل باب المناقشة.

يسجل قانون الموازنة العامة لسنة ٩٨٠ وجميع ابواب الموازنة والجداول المرفقة في محضر الجلسة. موازنة عام ١٩٨٠. الخ...

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد العادي الاول ١٩٨٠ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الخامس والعشرين من اذار ١٩٨٠ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تغيب السادة: بيار الجميل، جميل كبي، سورين خان اميريان، عثمان الدنا، نجاح واكيم، حميد دكروب، عادل عسيران، فريد سرحال، كاظم الخليل، نديم سالم، ادوار حنين، احمد اسبر، امين الجميل، ارا يروانيان، البير مخيبر، بشير الاعور، بيار دكاش، بيار حلو، ريمون اده، زاهر الخطيب، سالم عبد النور، فؤاد الطحيني، كميل شمعون باخوس حكيم، بطرس حرب، جبران طوق، رشيد كرامي، عبد المجيد الرافعي، فؤاد غصن، عبد الله الراسي، البير منصور، حسين الحسيني.

واعتذر السادة: الامير مجيد ارسلان، صائب سلام، سليم الداوود، عزيز عون، حبيب كيروز.

وتمثلت الحكومة بالسادة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص واصحاب المعالي الوزراء، فؤاد بطرس، جوزيف سكاف، ميشال المر، انور الصباح، علي الخليل، يوسف جبران، ناظم القادري، طلال المرعبي.

افتتح دولة الرئيس الجلسة وبعد تلاوة لائحة مشاريع القوانين المعجلة اعلن دولته المباشرة بدراسة موازنة ١٩٨٠ فتلا مقرر لجنة المالية والموازنة تقرير اللجنة وتكلم معالي وزير المالية، بموضوع الموازنة ثم طرح اقتراح مقدم من بعض السادة النواب بتصديق الموازنة بمادة واحدة.

تكلم فريق من السادة النواب وافق المجلس على الاقتراح بالاكثرية ثم طرح اقتراح بتصديق قطع الحساب لعام ١٩٧٦ والموازنة الملحقة فصدقه المجلس بالاجماع. ثم طرح دولة رئيس المجلس مشروع تعديل المادة ٦١ من قانون الجيش فامتنع النواب عن مناقشته بحجة انه ليس مذكورا في جدول اعمال الجلسة.

الرئيس : هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر.

سكوت

الرئيس : صدق المحضر ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة الا ربعا بعد الظهر.

عن رئيس المجلس: منير ابو فاضل

امينا السر: طارق حبشي وصالح الخير

امين عام المجلس النيابي: احسان ابو خليل

رئيس مصلحة المحاضر والجلسات: عدنان نادر

مدير شؤون الجلسات واللجان: عادل شويري

منظم المحضر مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher